UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي

اعداد الدكتورة / نيفين حسين – خبير اقتصادي

اشراف السيدة / ندى الهاشمي – مدير الإدارة

ادارة التخطيط ودعم القرار

مبادرات الربع الثالث 2016 م

المحتويات

- مقدمة
- هبوط تدريجى لاسعار النفط
- الغاز الصخرى
- ثورة النفط الصخرى
- سوق الطاقة العالمى
- أكبر عشر دول مصدرة / مستهلكة للنفط فى العالم
- الدول المتضررة من انخفاض اسعار النفط
- الدول المستفيدة من هبوط اسعار النفط
- الصين اكثر الدول استفادة من انخفاض اسعار النفط
- الاقتصاد التركى وانخفاض اسعار النفط
- تداعيات انخفاض اسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجى
- تداعيات انخفاض اسعار النفط على الامارات
- آراء الخبراء

مقدمة

انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر. وقسم الانهيار المتسارع دول العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين.

وربطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعاً على أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول - كإيران- تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية.

هبوط تدريجي لأسعار النفط

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير2015 إلى ما دون خمسين دولاراً ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديداً ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

وأسهم أيضاً في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الاخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي- أكبر اقتصادات العالم والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأميركيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأميركي.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري يونيو وديسمبر 2015 تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20 و35% من تراجع أسعار البترول، ليتضافر هذا العامل مع الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط في الفترة نفسها، والتي نتجت أساساً عن التعافي السريع لإنتاج ليبيا النفطي وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من عام 2015 لمستويات قياسية، وذلك رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وتفيد آخر تقارير منظمة الطاقة بأن مخزونات النفط العالمية - لا سيما في أميركا- في أعلى مستوياتها منذ عامين.

إلا أن كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع- لا سيما منذ نوفمبر 2014- هو إصرار السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، على عدم تقليص إنتاجها؛ وبالتالي دفع الأسعار للصعود، وهو ما جعل منظمة "أوبك" - التي تمتلك فيها الرياض النفوذ الأكبر- تقرر في آخر الشهر المذكور الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يومياً رغم استمرار هبوط أسعار الخام، ويمثل إنتاج "أوبك" ثلثي الإمدادات العالمية، وقد اعتبر هذا القرار تحولا في سياسة "أوبك" التي كانت تتدخل لإحداث توازن في السوق عند هبوط الأسعار بشدة.

ولقد كان هدف السعودية من تخفيض الأسعار إخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط، واستفادوا من ارتفاع الأسعار- في إشارة إلى النفط الصخري الأميركي- ، وأوضحت السعودية أنها ستظل تنتج حصتها حتى لو وصل سعر النفط إلى عشرين دولاراً، واعتبرت أنه من غير العادل مطالبة "أوبك" بتقليص إنتاجها إذا لم يقم المنتجون خارج المنظمة بالخطوة نفسها، وقد أضافت ان المنتجون المستقلون ينتجون حوالي ستة ملايين برميل يومياً .

ومنذ قرار "أوبك" تراجع سعر النفط بأكثر من 32%، وكان هذا القرار محكوماً برغبة الدول الأعضاء فيها- لا سيما السعودية- في مواجهة إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وكندا، إذ أرادت عبر السماح بالمزيد من الهبوط في الأسعار بالأسواق العالمية جعل منتجي النفط الصخري يتحملون خسائر هبوط الأسعار، لا سيما أن تكلفة استخراج النفط الصخري أعلى بكثير من تكلفة استخراج النفط التقليدي، فتكلفة إنتاج النفط بالسعودية ودول الخليج - ما عدا العراق- تناهز خمسة دولار للبرميل، في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ما بين 70 و85 دولاراً.

ويرى آخرون أن ما يجري في أسواق النفط يعد "عقاباً جماعياً"، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة -رغم خسارتها من النفط الصخري- على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً والضغط عليها بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

الغاز الصخرى

الغاز الصخرى المعروف ب (SHALE GAS) هو غاز طبيعى يتولد من الصخور التى تحتوى على النفط بفعل الحرارة والضغط . ويحتاج هذا الغاز إلى المزيد من المعالجة قبل تدفقه ، ولهذا السبب يصنفه المختصون على أنه غاز غير تقليدى.

لإستخراج الغاز الصخرى لابد من القيام بالحفر الافقى والتكسير الهيدروليكى على نطاق واسع باستخدام مياة معالجة بمواد كيميائية ورمل لتحقيق الحد الأمثل من اتصال السطح بمكامن الغاز.

ولا تتوافر التقنيات المتطورة المطلوبة لهذه العملية فى الوقت الراهن إلا فى الولايات المتحدة وبمستويات اقل فى دول اخرى بينها دول اوروبية.

تشير دراسة أعدتها ادارة معلومات الطاقة الامريكية وغطت 41 دولة حول العالم إلى ان الاحتياطيات الأعلى من الغاز الطبيعى توجد فى الصين بمعدل 1100 تريليون متر مكعب ، تليها الارجنتين بمعدل 802 تريليون متر مكعب ،ثم الولايات المتحدة الامريكية بمعدل 665 تريليون متر مكعب ،وأخيراً كندا بمعدل 573 تريليون متر مكعب.

مازالت تكاليف استخراج الغاز الصخرى عالية ، حيث تتراوح ما بين 50 و 70 دولار للبرميل الواحد فى حين تبلغ تكلفة انتاج البرميل غير الصخرى فى الخليج والعراق ثلث هذا المبلغ أو اقل.

وتتسم معدلات انتاج الغاز الصخرى بتراجعها بنسب كبيرة فى السنوات الاولى من بدء الانتاج ، حيث يكون أعلى تراجع بعد السنة الاولى من الانتاج ويصل إلى نحو 60% من أعلى مستوى للانتاج ، ثم يستمر فى التلراجع إلى أدنى مستوى له بعد ما بين سبع وتسع سنوات من بداية الانتاج.

وهناك محاذير بيئية فى إستخراج الغاز الصخرى حيث تتطلب عمليات الإستخراج حقن كميات كبيرة من المياة المعالجة بالكيماويات مما يستدعى التصرف بالمياة التى يعاد دفعها إلى السطح ويثير هذا الموضوع القلق من احتمال تلويث المواد الكيميائية المستخدمة فيه.

ثورة النفط الصخرى

يصف خبراء طاقة أميركيون عمليات استخراج النفط والغاز الصخري في بلادهم، بأنها أهم تطوراً شهدته صناعة الطاقة منذ استخراج أول دفقة نفط من باطن الأرض قبل نحو 150 عاماً. وقد حدث ذلك في بلادهم أيضا، في بلدة تيتوسفيل في ولاية بنسلفانيا عام 1859.

ويقدر تقرير أصدرته وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر عام 2013 بأن عمليات استخراج النفط والغاز القائمة على تقنية التكسير، ستمكن الولايات المتحدة عام 2017 من تجاوز السعودية وروسيا في إنتاج النفط.

ويرى خبراء أن هذه التطورات- التي لم تكن بوارد أحد قبل خمسة أعوام- من شأنها تحويل الولايات المتحدة الأميركية خلال عقد من الزمان ،إلى مصدر للطاقة ، وهو ما من شأنه أن يعيد رسم الجغرافيا السياسية للطاقة على مستوى العالم. فالولايات المتحدة تتحدث حالياً عن زيادة سنوية تتراوح بين 15و20% في انتاج الغاز، مكتفية بنسبة 100% بالنسبة للغاز الطبيعي، وخلال نصف عقد ستكتفي في مجال النفط ، وفي وقت ليس ببعيد ستنتقل من الاستيراد إلى التصدير.

وتقول دراسة أعدتها عام 2013 شركة "إرنست أند يونغ" للتدقيق إن خمسين من أكبر شركات الطاقة الأميركية أنفقت 126 بليون دولار منذ عام 2005 في عمليات الحفر وشراء الأراضي.

يرجع تقرير آخر نشرته مجلة "إيكونومست البريطانية" عام 2014 بعنوان "القفزة الأميركية في انتاج النفط الصخري" إلى أن الاميركيين أكملوا حفر نحو 20 ألفا من الآبار الجديدة منذ عام 2010

سوق الطاقة العالمي

وأشار تقرير أصدرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية في أبريل عام 2014 إلى أن انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بلغ 8,3 مليون برميل يومياً. وهو أعلى معدل تحققه الولايات المتحدة منذ عام 1988 . وهو يقل عن انتاج السعودية- أكبر منتج للنفط بالعالم- بمليون برميل فقط. وساعد الانتاج المحلي من النفط - حسب التقرير - على رفع المخزون الأميركي في أواخر أبريلضي إلى نحو 400 مليون برميل، وهو أكبر مخزون تحتفظ به الولايات المتحدة في تاريخها.

وربط تقرير الايكونومست الفائض النفطي الأميركي أيضاً، بتباطؤ الاقتصاد العالمي وبقيام أوبك" بإنتاج أكثر مما تتوقعه الأسواق". كما ربط التراجع في الإسعار التي استقرت على 110 دولارات خلال الأعوام الأربع الماضية برجال النفط في ولايتي نورث داكوتا وتكساس وعملهم" على استخراج النفط من التشكيلات الزيتية في تكساس ونورث داكوتا، التي سبق أن اعتبرت غير قابلة للحياة".

ولتوضيح انعكاسات هذه التطورات على سوق النفط. نوضح إن الولايات المتحدة "كانت تستورد من نيجيريا أكثر من 400 ألف برميل نفط يومياً عام 2014، والآن لا تستورد شيئا. ولذا أصبحت نيجيريا تتوجه كغيرها من دول منظمة الأوبيك إلى الأسواق الآسيوية، لتتنافس بين بعضها البعض على نفس الأسواق لبيع نفطها.

أكبر عشر دول مصدرة / مستهلكة للنفط فى العالم

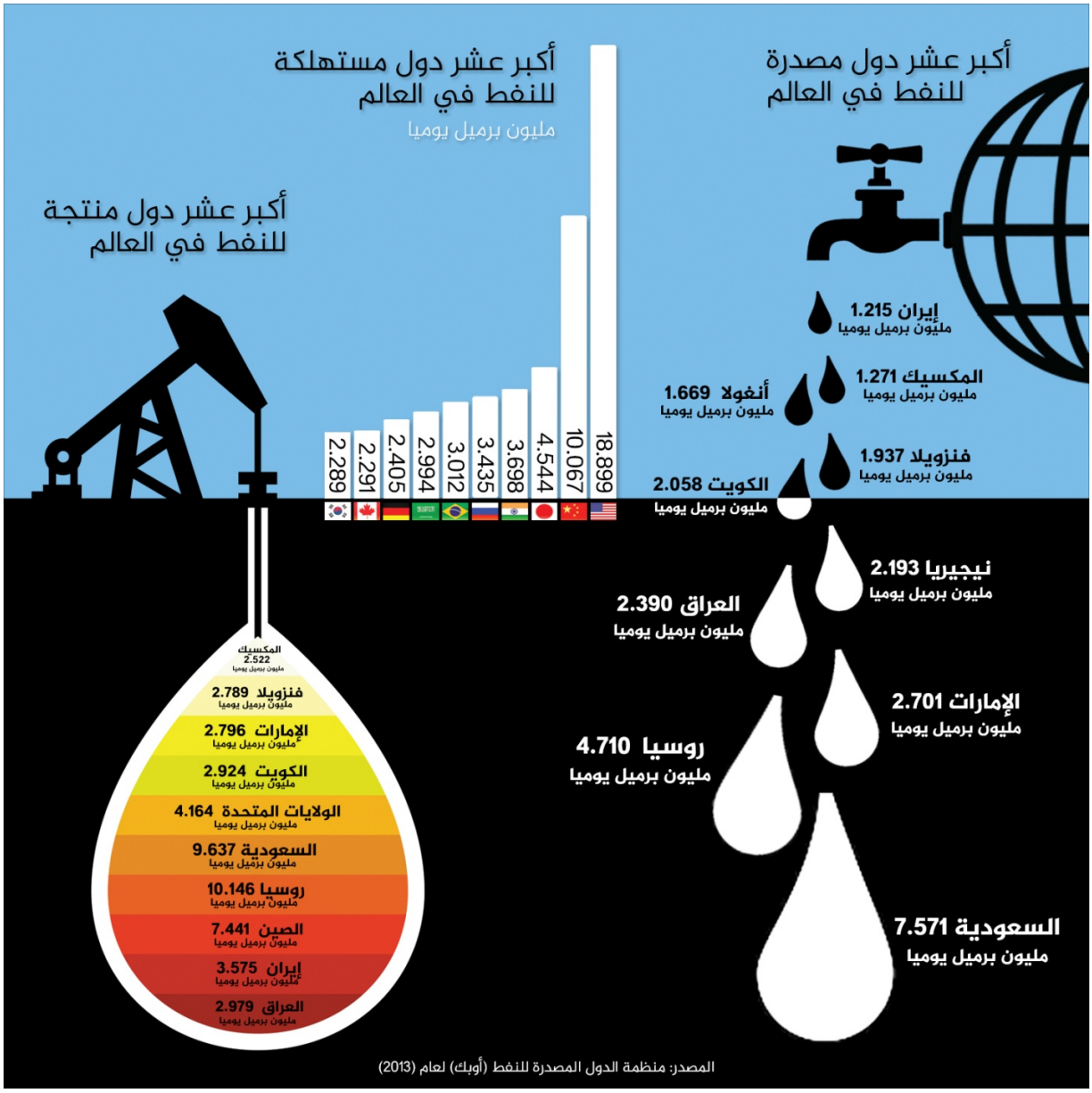

الدول المتضررة من انخفاض اسعار النفط

أن انخفض أسعار النفط قد يؤدى الى اضطرابات في بلدان مثل روسيا وفنزويلا وإيران، فقد يكون هناك تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الروسي، لا سيما مع فقدان الروبل قيمته، وإيران أيضا ستتضرر لأن هامشاً كبيراً من ميزانيتها يعتمد على النفط، وفنزويلا ستتضرر من حيث الاقتصاد ومعدلات النمو، لكن الضرر الناجم لن يهز هذه الدول.

كما أن عودة الأسعار للتوازن "ليست بيد الدول المنتجة داخل "أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل (النفط الصخري)"، وعندما ترى هذه الأخيرة أن الكتلفة أكثر من الأسعار المتحققة، "فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدها.

ولان سعر الغاز مرتبط بسعر النفط، وإن دولة مثل قطر ستكون متأثرة حتماً، لكنه لا أحدا يعرف مقدار التأثر، فأسعار الغاز تظل غير معلنة.

أما العراق فتعد من أبرز المتأثرين من خفض أسعار النفط، حيث يعانى العراق الآن وضعاً حرجاً للغاية، فميزانيته هبطت بشكل كبير جدا، والسلطة القائمة تعاني ديوناً ونفقات كبيرة، لكنها لا تعترف بذلك. لذا يجب على الحكومة العراقية اتباع خطوات نحو إيجاد حلول لمكافحة الفساد، فهو العنصر الرئيسي الذي يعاني منه العراق، وهو يستهلك الميزانية والإيرادات في بلد لا ينتج سوى مليونين ونصف المليون برميل يومياً.

الدول المتضررة من انهيار اسعار النفط
الكويت
-رئيس لجنة الميزانيات بالبرلمان الكويتي صرح بأن موازنة البلاد ستسجل عجزاً بعشرة مليارات دولار في السنة المالية المقبلة نتيجة تهاوي أسعار النفط
فنزويلا
- ركود الاقتصاد في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2014
-أثار هبوط أسعار النفط بشدة مخاوف أن تتعثر فنزويلا في سداد سنداتها الأجنبية
- ارتفاع تكلفة استدانة البلاد من الأسواق الدولية في ديسمبر 2015الى أعلى مستوى تسجله سوق ناشئة
العراق
- بغداد تطلب في ديسمبر 2014 من الكويت عن طريق الامم المتحدة تأجيل دفع 4.6 مليارات دولار من تعويضات تدمير المنشآت النفطية في الكويت أثناء احتلاله للبلاد
_ النقد الدولي يقول في ديسمبر 2014 إن هبوط النفط وتراجع الايرادات ساهما في خفض الاحتياطات الأجنبية للعراق من 77 مليار دولار في بداية 2014 إلى 67 مليار دولار
_ الحكومة تضطر إلى إلغاء المسودة الأصلية لموازنة 2015 وتصيغ نسخة معدلة جراء انخفاض أسعار الخام ، إذ كانت المسودة مستندة إلى سعر النفط بحدود سبعين دولار للبرميل
_هبوط النفط يؤدي إلى خسارة العراق نصف إيرادات الخزينة ، ويشكل البترول أكثر من 90 % من موارد البلاد ، وأكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي
ايران
- صندوق النقد الدولي توقع أن تمنى ايران بعجز مالي بقيمة 8.6 مليارات دولار في 2014 نتيجة هبوط النفط
-طهران ترى أن الهبوط المستمر لسعر النفط مؤامرة سياسية ولا يرجع لعوامل اقتصادية
روسيا
- هبوط أسعار النفط كان العامل الأبرز للتراجع الكبير في نمو الاقتصاد في 2014 إلى 0.2 % حسب النقد الدولي
_ البنك المركزي الروسي حذر في ديسمبر 2014 من أن النقد سينكمش بنسبة 4.8 % في 2015 إذا استمرت أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة
_ عقب قرار منظمة أوبك في نوفمبر 2015 بعدم خفض إنتاجها النفطي هبطت العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار
_ مؤشرات أسواق المال الروسية تراجعت في اليوم الموالي لقرار أوبك إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2009
_ ارتفاع التضخم إلى قرابة 11 % بنهاية عام2015تحت وطأة هبوط أسعار النفط وتراجع صرف العملة الروسية
_ مؤسسة فينش تخفض التصنيف الائتماني لروسيا في بداية يناير 2015 نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي الناتج عن هبوط النفط وتدني العملة
ليبيا
البنك المركزي يقول إن البلاد شهدت عجزاً حاداً في موازنة 2014 يناهز 50 % ، وذلك بسبب تدني العوائد النفطية الناجم عن تراجع أسعار النفط وإغلاق موانىء التصدير عدة أشهر
الجزائر
- الرئيس الجزائري يأمر وزارتي الخارجية والمالية في ديسمبر 2014 بتخفيض مساعدات تقدم لدول أفريقية بنسبة 50 % نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط
- وزير الطاقة الجزائري السابق عبدالمجيد عطار يقدر أن انخفاض سعر البرميل إلى ستين دولار سيتقلص موارد البلاد بالنصف

الدول المستفيدة من هبوط النفط

ينجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة ، ويقول راجيف بيسوز كبير الاقتصاديين لمنطقة آسيا الهادي في مؤسسة " أي إتش أس غلوبال إنسايت " إن تراجع النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1.5 تريليون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المصدرة ، وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا ، في إشارة إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان كما يقدر المحلل الاقتصادي لدى مؤسسة " أي بي إن أمرو" أن ما ستكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الأسعار سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.7 %

أمريكا

التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي عام 2014 يعزي في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة ،إذ زاد الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3.98 % وفي الربع الثاني بنسبة 4.6 %

زيادة الانفاق الاستهلاكي بأمريكا، والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد إذ أن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من عام 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2007

انخفاض أسعار البنزين في أوائل يناير 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010

التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي عام 2014 يعزي في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة ، اذ زاد الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3.98 % وفي الربع الثاني بنسبة 4.6 %

زيادة الانفاق الاستهلاكي بأمريكا والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد ، اذ إن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من عام 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2007

انخفاض أسعار البنزين في أوائل يناير 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010

فرنسا

أسعار المحروقات في محطات الوقود بلغت أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات

هبوط فاتورة الطاقة في فرنسا ب 5.8 مليارات دولار على الأقل في 2014

الصناعة الفرنسية ستوفر 2.3 مليار دولار ، وستكسب نصف نقطة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال سنتين

منطقة اليورو

تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار

تكلفة واردات الطاقة تتراجع ب 11 %

الصين

انخفاض معدل التضخم بنسبة 2.2 % في أكتوبر 2014 ، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض سعر النفط

كل تراجع لأسعار النفط ب 10 % سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15 %

تركيا

انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.5 % إذا بقي سعر الخام في مستوياته المنخفضه

زيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0.9 %

الخزينة ستوفر 4.4 مليارات دولار

الهند

تراجع أسعار الوقود بنسبة 7 % لأول مرة منذ يناير 2009

كل تراجع لأسعار النفط ب 10 % سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.25 %

اليابان

ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار

تراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5 %

الأردن

السلطات تخفض مع بداية عام 2015 أجور النقل العام بنسبة 10 % على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالنزين والديزل.

عجز الموازنة ينخفض بنسبة 24 % في 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة

تراجع أسعار الخام بنسبة 20 % سيحسن الأرصدة المالية في 2015 بنسبة تصل إلى 1 % من الناتج المحلى الاجمالى

المغرب

الرباط تخفض أسعار المشتقات النفطية مع بداية عام 2015 بنحو نصف دولار للتر

انخفاض عجز الموازنة العامة من 7 % في 2012 إلى 5 % في 2014 ، وتأمل السلطات أن يواصل الهبوط الى 4% فى 2015

الصين اكثر الدول استفادة من انخفاض اسعار النفط

شكل الانخفاض الحاد في أسعار النفط فرصة ذهبية بالنسبة للصين، فقد سجلت وارداتها من النفط الخام خلال عام 2014 أرقاما قياسية وصلت إلى 308 ملايين طن بقيمة 226 مليار دولار، وبزيادة وصلت نسبتها إلى نحو 10% عن عام 2013، وفق إحصاءات الهيئة الصينية العامة للجمارك.

وأعلن المكتب الوطني الصيني للإحصاء عن إنجاز المرحلة الأولى من مشروع صيني طموح لزيادة حجم احتياطياتها الإستراتيجية من النفط ودخوله حيز التنفيذ، حيث سجلت سعة التخزين أكثر من 16 مليون متر مكعب مع بلوغ احتياطيات النفط الفعلية نحو 13 مليون طن متري (أي ما يقارب 17 يوما من الواردات الصافية، وفق متوسط واردات البلاد السنوية).

وكانت الصين بدأت مشروعها لبناء مواقع لتخزين الاحتياطي الإستراتيجي منذ عام 2003 في إطار خطة شاملة لحماية أمن الطاقة. وأعلنت لجنة الدولة للتنمية والإصلاح أنها انتهت من إعداد خطط المرحلة الثانية من المشروع، لكنها لم تحدد المواقع التي تم اختيارها لتنفيذه، ومن المقرر أن تبدأ مرحلته الثالثة بحلول عام 2020.

وتعهد الرئيس الصيني خلال قمة العشرين في بريزبين بأستراليا بأن بلاده ستعتمد الشفافية، وتقوم بنشر المعلومات المتعلقة باحتياطيها الإستراتيجي من الطاقة بشكل تدريجي. ويذكر أن الصين كانت تحجم عن ذلك، وتعتبره أحد أسرار الدولة.

ويهدف المشروع إلى جعل الاحتياطي الإستراتيجي يكفي الصين لمدة تسعين يوماً، وهي الفترة التي تعتمدها العديد من الدول المتقدمة كحد أدنى. ويرى مراقبون أن أمن الطاقة لدى الصين - وبالنظر إلى حجم استهلاكها الكبير فإنها قد تحتاج إلى مخزون احتياطي إستراتيجي يصل إلى 120 يوماً. ويذكر أن الاحتياطي الإستراتيجي الحالي للصين لا يتجاوز ستين يوماً.

كانت الصين قد حلت محل الولايات المتحدة عام 2013 كأكبر مستورد للنفط في العالم، حيث استوردت نحو 282 مليون طن من النفط الخام، بقيمة 220 مليار دولار، شكلت حوالي 60% من احتياجاتها. وتتوقع منظمة الطاقة العالمية أن تصبح الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم عام 2030.

أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يؤدي إلى تسريع جهود الصين في بناء مخزونها الإستراتيجي، لكنه لن يؤدي إلى تغييرات جذرية على السياسات النفطية للصين، باعتبار أن عقود استيراد النفط الكبيرة قد تم توقيعها في وقت سابق بأسعار محددة سلفاً، كالاتفاقية التي وقعت مع روسيا للثلاثين عاماً القادمة، أو الاتفاقيات الموقعة مع إيران.

وتشير معادلة العرض والطلب الحالية إلى أن الأشهر القريبة المنظورة على الأقل لن تشهد عودة إلى الأسعار السابقة. ووفق هذه المؤشرات فإن الصين ستكون قد وفرت نحو 17 مليار دولار خلال عام 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإذا استمر اتجاه انخفاض الأسعار حتى نهاية العام الحالي، فإن التقديرات تشير إلى أن الصين سوف توفر نحو ثلاثين مليار دولار.

ويقدر خبراء أن كل انخفاض بنسبة 10% في أسعار النفط يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة تقارب 0.15 نقطة مئوية، وإلى انخفاض التضخم الاستهلاكي بما يقرب من 0.25 %، كما أنه يحسن ميزان الحساب الجاري بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي.

وأقدمت السلطات الصينية على تخفيض أسعار التجزئة للوقود للمرة العاشرة خلال عام، ووفق الآليات المستخدمة لضبط الأسعار في السوق المحلي الصيني فإن تغير الأسعار في السوق الدولي بما يزيد على ثمانية دولارات خلال فترة عشرة أيام صعوداً أو هبوطاً فإن ذلك يتطلب إجراء تعديلات على أسعار التجزئة في السوق المحلي.

وانعكس انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الصيني الذي يعاني من تراجع حاد في سرعة نموه، كما انعكس على الكثير من الصناعات الأخرى، لكن الأهم بالنسبة للصين هو تأثيره على أسعار المنتجات الغذائية بسبب النسب المرتفعة لاستهلاك مثل هذه المنتجات في أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، كما أدى أيضاً إلى تحريك القطاع الاستهلاكي، خاصة بعد أن أقدم بنك الصين المركزي على تخفيض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عامين، كما ارتفعت أسهم شركات الطيران في سوق الأوراق النقدية بنسب كبيرة.

الاقتصاد التركي وانخفاض اسعار النفط

جنى الاقتصاد التركي الكثير من الفوائد من الانخفاض المتواصل في أسعار النفط بالسوق العالمية منذ يونيو2014، رغم تأثر مؤشراته بكثير من العوامل التي حدت من تحقيقه طفرة نمو كانت شبه مؤكدة مع نهاية العام 2014.

ووفقا للمعطيات الرسمية، فإن كل انخفاض بأسعار النفط بمقدار عشرة دولارات للبرميل الواحد يخفض عجز الحساب الجاري بمقدار 4.4 مليارات دولار، ويقلص حجم التضخم بنسبة 0.5% ويرفع النمو بنسبة 0.3%.

وتسعى الحكومة للحفاظ على هامش متزن يستوعب تغيرات أسعار النفط في السوق ، حيث رصدت في موازنتها لعام 2015 مبلغاً يقارب 102 دولار لكل برميل رغم أن سعره الحالي 45 دولارا.

يعود الطلب المتزايد على النفط إلى النمو الكبير في حجم الإنتاج الذي أنعش السوق التركية، وظهرت آثاره في قطاعات الصناعة والتصدير بشكل مباشر، مما انعكس إيجاباً على الخزينة العامة للدولة ، أما في حالة بقي سعر النفط على ما هو عليه الآن في السوق، فإن هذه الموازنة ستسمح للخزينة العامة بتحقيق فائض يخفض عجز الحساب الجاري بمقدار 25 مليار دولار

ولقد حققت الصادرات نمواً قياسياً بلغت نسبته 4%، مستفيدة من حافز انخفاض أسعار الطاقة التشغيلية، ليصل الدخل الإجمالي من الصادرات خلال 2015 الذي شهد انخفاض أسعار النفط إلى 157.6 مليار دولار.

وأسهم هذا الانتعاش بتوفير مليون ومائتي ألف فرصة عمل جديدة، وأنعش الخزينة مما شجع الحكومة على وضع قرار رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 12.3% موضع التنفيذ.ليرتفع الحد الأدنى للأجور في النصف الأول من عام 2014 إلى 410 دولارات، وفي النصف الثاني إلى 432 دولارا، بعدما كان يبلغ 388 دولارا مع نهاية العام 2014.

وكان يمكن للانخفاض الكبير في أسعار النفط أن يحقق الطفرة المأمولة في النمو الاقتصادي التركي لو لم يصاحبه انخفاض قياسي في سعر صرف الليرة مقابل الدولار،

والتي بلغت أدنى مستوياتها بقرابة 2.4 ليرة للدولار الواحد مما اضطر البنك المركزي إلى توفير الأموال اللازمة لمشتريات الطاقة الحكومية بالعملة الأجنبية بشكل مباشر من الخزينة لمواجهة الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، الأمر الذي أثر سلباً على احتياطات النقد الأجنبي في الخزينة العامة".

تداعيات انخفاض اسعار النفط على دول مجلس التعاون

ان انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية يستلزم التفكير من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في تبني رؤية إستراتيجية موحدة لتنويع قاعدة الاقتصاد، والانفكاك على الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية.

وعلى الرغم من ان الدول المنتجة للنفط بشكل عام عاشت في فترات سابقة أزمات نفطية مماثلة، وعانت موازناتها لسنوات عديدة من العجز دون أن يحملها ذلك على التحرك سوى من جانب تنويع استثماراتها الخارجية، في وقت يراد لهذه الدول أن تظل ذات نزعة استهلاكية فقط.

حذرت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني فى تقرير لها صدر فى نوفمبر 2014 من أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي على الأرجح إلى تباطؤ اقتصادات دول الخليج ومشاريعها في مجال البنية التحتية؛ إذ تشكل العائدات النفطية في المتوسط 46% من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي الست، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات.

واعتبرت "ستاندرد آند بورز" البحرين وسلطنة عمان الأكثر عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، في حين أن الإمارات وقطر هما الأقل عرضة.

وفي ظل توقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط في المدى المنظور ، توقع العديد من الخبراء ألا يشهد العالم سعر مائة دولار للبرميل مجدداً. وتشير بعض تقارير المؤسسات المالية الدولية إلى أن حكومات دول مجلس التعاون قد تعمد إلى تسريع خطواتها لتخفيض الدعم لأسعار الطاقة، لكن ذلك قد يضر الصناعات المعتمدة على النفط مثل البتروكيماويات، وحسب البنك الدولي فإن دول الخليج تدعم أسعار الطاقة سنويا بـ160 مليار دولار.

ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازناتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام وإن بشكل متفاوت، إذ إن هذه الدول وضعت موازناتها بناء على سعر للبترول أعلى بقليل أو كثير من السعر الذي وصل إليه الخام في يناير 2015، وهو خمسون دولار.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2014 حول الوضع الاقتصادي للمنطقة، فقد وضعت السعودية والإمارات موازنتيهما لعام 2014 على أساس 97 دولار، والكويت على أساس 54 دولار، وقطر على أساس 54 دولار، والبحرين على أساس 132 دولار، وسلطنة عمان على أساس 99 دولار.

ومن المرتقب أن يحد استمرار هبوط أسعار النفط من نمو القروض الممنوحة في منطقة الخليج، ويقلص وتيرة نمو القطاع غير النفطي في دول المنطقة، إلا إذا ضخت الحكومات سيولة في السوق عبر برامج الإنفاق العام، حسب ما خلص إليه بنك "بي إن بي باريبا" الفرنسي، وكان حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الخليجي قد زاد بنسبة 10% بين عامي 2011 و2013.

وعن أسواق المال الخليجية -من جهتها- تأثرت بشكل مباشر بالتراجع الكبير لأسعار الخام، وعرفت عمليات بيع وصفت بالمذعورة- لا سيما بيع أسهم الشركات المرتبطة بالنفط- في شهري نوفمبر وديسمبر 2014، وواصلت اتجاهها نزولا في بداية عام 2015، وقدرت خسائر البورصات الخليجية جراء هبوط أسعار النفط بأكثر من 150 مليار دولار منذ نهاية أكتوبر 2014، وهي خسائر لم تسجلها هذه البورصات منذ خمس سنوات.

ويعزى سبب تأثر البورصات الخليجية بهبوط أو صعود النفط إلى عاملين رئيسيين:

- ✓ وهو ارتباط القطاع الخاص في دول الخليج بالإنفاق الحكومي، والذي يرتبط هو الآخر بإيرادات النفط.
- ✓ والعامل الثاني هو ثقل شركات قطاع النفط في المؤشر العام لهذه البورصات، إذ إن تراجع أرباح الأخيرة جراء هبوط أسعار النفط يجد صداه بسرعة في أداء مؤشر الأسهم.

بشكل عام ، دول الخليج لن تكون متضررة عندما يباع برميل النفط بأربعين دولار، لأن تكلفة الإنتاج لديها لا تتجاوز خمسة أو أربعة دولارات، لكن دول النفط الصخري سوف تتضرر كثيراً عندما يباع البرميل بالسعر المذكور، وعندما يباع بـ35 دولارا ستكون الخسارة أكبر بالنسبة لها.

كما ان عودة الأسعار للتوازن "ليست بيد الدول المنتجة داخل "أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل (النفط الصخري)"، وعندما ترى هذه الأخيرة أن التكلفة أكثر من الأسعار المتحققة، "فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدها".

وبداراسة هذه الظاهرة اتضح ان المضاربة من أهم العوامل الرئيسية المؤدية إلى خفض الأسعار، أما العامل الجيوسياسي فقد تراجع كثيراً رغم الأحداث الملتهبة التي تعيشها المنطقة، كما ان الاحتياطيات الإستراتيجية والتجارية للدول الصناعية لم تؤثر كثيراً على خفض الأسعار، لأنها لم تشهد ازدياداً ملحوظاً، فاحتياطي الولايات المتحدة مثلا لا يزيد على ثلاثين يوماً فقط.

كما ان للمملكة العربية السعودية احتياطيات هائلة، وبالتالي فهي تستطيع مقاومة هبوط الأسعار، والمؤكد أنها لا تريد الدفاع عن سعر البرميل ولا تريد أن تخسر حصتها من الإنتاج لحساب آخرين ،لكن المملكة مضطرة لإنتاج النفط من أجل استهلاك الغاز.

تداعيات انخفاض اسعار النفط على الامارات

وبالنسبة للوضع في الإمارات، فبفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة الوضع المالي للحكومة فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصادات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط.

ان اقتصاد الإمارات الأقل تأثراً بين دول المجلس بهذا الانخفاض. حيث تمتلك الدولة 5.8% من احتياطيات النفط العالمية، وتمثل عائداتها النفطية 25% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و20% من إجمالي عائدات التصدير. لذلك، وفيما يرخي النفط بظلال هيمنته على سوق الإمارات، يمكن أن يعزى النمو المطرد إلى الاستهلاك الخاص والاستثمارات الحكومية في قطاعات مثل السياحة والتجزئة والمواد الغذائية والمشروبات ، كما ان الدولة تنفذ مشروعات كبرى في مجالات البنية التحتية والسياحة والبناء والتشييد والقطاع المالي.

ان الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة انخفاض أسعار النفط تبدو واضحة من خلال رؤية 2021، وهي الخطة الاقتصادية للإمارات على المدى الطويل. ويطرح جدول الأعمال هذا جملة من التدابير الكفيلة بتشجيع التجارة، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسريع وتيرة النمو. على سبيل المثال، استفادت السوق العقارية في دبي إلى حد كبير من الاستثمارات الأجنبية ومن أبوظبي. ومع ذلك، قد تعاني هذه السوق من الضعف مع انخفاض أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من تراجع في إيرادات أبوظبي ونمو قيمة الدولار الأميركي.

ولمجابهة هذا التحدي، يعتبر معرض 'إكسبو دبي الدولي 2020' من بين الاستراتيجيات المتميزة لاستقطاب الاستثمارات والسياح. ويمكن للمرء إدراك المكانة المرموقة التي تتبوأها دبي حالياً باعتبارها وجهة سياحية رائدة. وخلال الربع الأول من عام 2015، قفزت حركة المسافرين في مطار دبي بنسبة 7% لتصل إلى 19.6 مليون مسافر. وبالنتيجة، ونظراً لزيادة تدفق السياح، انتعشت مبيعات التجزئة في دبي أيضاً بنسبة 7% في عام2014 ، ويتوقع ارتفاعها مع اقتراب عام 2020.

من جانب آخر، تعتبر الأغذية والمشروبات من القطاعات التي عكفت حكومة الإمارات على تطويرها لتوفير مزيد من المرونة الاقتصادية. ويلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي للدولة حيث يتوقع تحقيق نمو بنسبة 36% بين عامي 2014-2016. ووصل حجم استثمارات الإمارات في قطاع الأغذية 1.4 مليار دولار منذ عام 1994، مع تركيز خاص على منتجات الألبان. كما شهدت الأغذية الحلال انتعاشاً واضحاً مدفوعاً بتوجه الناس حول العالم لإيلاء مزيد من الأهمية لاختيار الأغذية الطبيعية. ومن خلال هذه الأرقام، يمكن أن يتبين المرء الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الأغذية والمشروبات في حماية الاقتصاد وتعزيز النمو وتجنب الديون المالية.